

# كيفية تحمل المجتمع عبء التعويض عن الأضرار الجسمانية (دراسة في مجال القانون المدني والتشريعات الخاصة)

أ. راجحي بن علي

جامعة الجلفة

## المقدمة :

لقد استعمل الإنسان منذ فجر التاريخ أسلوب التضامن الاجتماعي لتفادي المخاطر، فنشأة الإنسان في مجتمع أرست لديه الشعور بالانتماء إلى أفراد، إلا أنه بظهور النظام الرأسمالي ودخول الإنسان عصر الصناعة اتجهت وحدة المجتمع نحو التفكك، فقد كان من آثار الانفتاح التجاري الذي عرفه الإنسان في تلك الحقبة تجمع الثروة بيد الأفراد وتزايد المبادرة الاقتصادية، وهذا ما أدى إلى شعور الإنسان بالاستقلالية والانفصال عن الآخرين مما نتج عنه تقطيع أواصر التضامن الاجتماعي<sup>1</sup>، كما كان لحرية المبادرة في ظل الثورة الصناعية أثر على تزايد المخاطر التي يتعرض لها الفرد، والتي أصبحت تمثل مشكلة قانونية عجزت قواعد المسؤولية المدنية عن إيجاد حلول لها.

وعليه فقد حظيت هذه المشكلة القانونية باهتمام المجتمع في دول مختلفة، تجسد حلها في إقامة نظم قانونية لحماية المواطنين من الأخطار التي تهددهم، خصوصا مع ظهور فلسفات اجتماعية تدعو إلى التضامن الاجتماعي<sup>2</sup>، وتزامنا مع تطور وظيفة الدولة التي أصبحت تتدخل في الشؤون الاجتماعية لأفرادها عن طريق سن تشريعات تسير هذه الظروف، وتجمع بينها عوامل مشتركة تدل على ظهور نظام تعويض جديد إلى جانب نظام المسؤولية المدنية<sup>3</sup> هدفه الأساسي إقامة التضامن الاجتماعي ما بين الأفراد.

وهكذا يتبين لنا من خلال ما تقدم أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة الإجابة على الإشكالية الآتية : إلى أي حد تقيم هذه التشريعات التضامن الاجتماعي ما بين الأفراد؟

لقد كرس المشرع الجزائري مبدأ التضامن الاجتماعي بإضفاء الصفة الاجتماعية على الخطر (المبحث الأول) وعلى التعويض (المبحث الثاني) .

## المبحث الأول : اجتماعية الأخطار

لقد بدأت ملامح التضامن ما بين الأفراد داخل المجتمع تظهر من خلال إضفاء الطابع الاجتماعي على بعض الأخطار، لذلك سنبين في هذا المبحث ماهية الخطر الاجتماعي (المطلب الأول) ثم نتعرض لأهم مبررات اكتساب الأخطار للصفة الاجتماعية (المطلب الثاني) .

### المطلب الأول: ماهية الخطر الاجتماعي

سنتناول في هذا المطلب المعايير التي اقترحها الفقه لبيان المقصود بالخطر الاجتماعي (الفرع الأول)، ثم سنبين أهم محاولات تعريف الخطر الاجتماعي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: المعايير الفقهية لتحديد الخطر الاجتماعي

انقسم الفقه بصدد تحديد ما يعد خطراً اجتماعياً إلى اتجاهين، فالإتجاه الأول اعتمد على معيار السبب أو المصدر في تعريف الخطر الاجتماعي ، أما الإتجاه الثاني فقد قام بتعريف الخطر الاجتماعي بالنظر لآثاره على الذمة المالية للفرد ، إذ أن الخطر الاجتماعي حسب أنصار الإتجاه الأول هو " الذي ينشأ بسبب الحياة في المجتمع 4 ، وبعبارة أخرى فالأخطار الاجتماعية هي تلك الأخطار الوثيقة الارتباط بالحياة الاجتماعية " inhérent à la vie sociale " مثل: أخطار الحروب، المرور، خطر المرض، الشيخوخة، الوفاة، ... الخ.

أما حسب أصحاب الإتجاه الثاني فإن الخطر الاجتماعي هو ذلك الخطر الذي يؤثر على الذمة المالية للأفراد، لذا يمكن القول أن هناك خطر اجتماعي كلما ضعف المركز الاقتصادي للفرد بسببه، سواء لأسباب فيزيولوجية كالمرض والعجز والشيخوخة والوفاة أو لأسباب اقتصادية كالبطالة، أو بزيادة الأعباء المالية للشخص كنفقات العلاج الطبي.

## الفرع الثاني: تعريف الخطر الاجتماعي

في بادئ الأمر نشير إلى أنه ما يعد من الأخطار الاجتماعية لايزال أمراً غير ثابت، باعتبار أن الصفة الاجتماعية ذات طبيعة متطورة، ومتغيرة من وقت لآخر كما تختلف من دولة لأخرى، فما يعتبر خطراً اجتماعياً في دولة ما قد يصنف ضمن الأخطار العادية التي يتحملها الأفراد في موطن آخر، فالصفة الاجتماعية للخطر تتأثر بظروف المعيشة والتقدم الاقتصادي، فقد أصبحت اليوم آثار بعض الأخطار لا يتحملها الفرد لوحده وإنما المجتمع ككل، وهكذا فقد حاول البعض تعريف الخطر الاجتماعي على أنه " حادث عام ذو خطورة استثنائية من شأنه التأثير على المركز الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع بشكل تعجز عن معالجته الذمة الفردية"5 ، وعرفه آخر على أنه " خطر يصيب الفرد في المجتمع فيتحمل هذا الأخير أعباء، كون هذا الخطر يشكل ضغطاً على الدولة لأنه يهدد الأمن والسلم المدنيين فتضطر إلى التكفل بما ينجم عنه من أعباء وآثار حفاظاً على استقرارها الداخلي"6، كما تم تعريفه أيضاً بأنه "خطر عام يصيب الفرد في المجتمع، فتتكفل الدولة بضمان آثاره لأنه يشكل تهديداً للأمن الاجتماعي"7، غير أنه ما ينبغي أن ننوه به هنا أن الخطر الاجتماعي لا تتم تغطيته من طرف الدولة فقط وإنما توجد وسائل أخرى لدفعه، فاستناداً لمبادئ التضامن التي أصبحت تسود المجتمع ظهرت أنظمة جماعية تتحمل نتائج المخاطر الاجتماعية، ومن أهمها نظام التأمين، لذلك يمكن تعريف الخطر الاجتماعي بأنه " الخطر الذي يتحمل المجتمع عبء آثاره بواسطة أنظمة جماعية للتعويض ، أو بالتكفل المباشر من طرف الدولة ، لكونه يمس بالنظام العام والاستقرار داخل المجتمع".

## المطلب الثاني : مبررات إكتساب الأخطار للصفة الاجتماعية

إن من أهم ما يبرر اكتساب الأخطار للصفة الاجتماعية هو عجز قواعد المسؤولية المدنية عن توفير الحماية اللازمة للمضروب في بعض الحالات ومواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع (الفرع الأول)، وكذلك تطور وظيفة الدولة والأفكار الفلسفية (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: عجز قواعد المسؤولية المدنية عن مواجهة بعض الأخطار

إن القانون مرتبط دوماً ببيئة اجتماعية معينة فالقانون لا يوجد إلا حيث يوجد المجتمع، وبما أن الحياة في المجتمع في تطور مستمر، فإن القاعدة القانونية لا تتصف بالجمود بل هي أيضاً في تطور لتساير الحياة الاجتماعية وتواكب مقتضيات العصر المتجدد<sup>8</sup>، فعند صدور القانون المدني الفرنسي سنة 1804، عرف نجاحاً كبيراً لأنه صدر في بيئة اجتماعية بسيطة تعتمد على الزراعة والصناعة الحرفية الصغيرة، لذا فإن أحكام المسؤولية المدنية كانت تتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع الفرنسي وملائمة للإيديولوجية الليبرالية، وفي ظل هذه المعطيات احتلت المسؤولية المدنية مكانة هامة في القانون المدني غير أنه بظهور الثورة الصناعية تغيرت الأمور فجأة، فباستبدال قوى الإنسان بقوى الآلة واستعمال آلات ذات تقنية معقدة يصعب التحكم فيها، وبسبب الاتصال الدائم بين الإنسان والآلة تزايدت الحوادث وتنوعت، فبعد حوادث السيارات والطائرات والسكك الحديدية أصبحت المصانع تستعمل مواد خطيرة وتنتج مواد قابلة للانفجار أو للاحتراق أو لتلويث الجو وتسميم الأشخاص، وهو الأمر الذي لم يستطع حتى المعجبون بصفة مطلقة للقانون المدني الفرنسي لسنة 1804م تجاهله<sup>9</sup>.

فالثورة الصناعية أبرزت نقائص نظام المسؤولية المدنية<sup>10</sup>، فبقدر ما قدمه التقدم الصناعي للإنسان من وسائل للرفاهية فإنه حمل بين طياته مخاطر هائلة، فقد بقي عدد كبير من ضحايا النشاط الاقتصادي والصناعي دون تعويض<sup>11</sup> نظراً لصعوبة إثبات خطأ المسؤول باعتبار أن الضرر بفعل الآلات وليس من فعل الإنسان، فالمسؤولية الشخصية عجزت في بعض الحالات عن توفير الحماية اللازمة للمضرور، لأنه قد يستطيع أحياناً إثبات الخطأ في جانب المسؤول وقد يفشل في ذلك وبالتالي لا يتمكن من الحصول على التعويض.

وعليه فإن أهم ما يمكن قوله في هذا الصدد أنه إذا كانت المسؤولية المدنية قد استطاعت سابقاً القيام بدورها في مجال التعويض عن الأضرار، فإنه لم يعد ممكناً اليوم الجزم بذلك أمام تزايد الحالات التي عجز فيها نظام المسؤولية المدنية عن تقديم تعويض مناسب للضحية، لذا فقد أصبح التحول من المسؤولية إلى التعويض<sup>12</sup> ضرورة ملحة بإضفاء الصفة الاجتماعية على بعض الأخطار التي عجز نظام المسؤولية المدنية عن تغطيتها خصوصاً مع تطور وظيفة الدولة وبدء التفكير في توزيع الخطر وتعويض الأضرار على أساس التضامن الاجتماعي، وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

## الفرع الثاني: تطور وظيفة الدولة والأفكار الفلسفية

إن دراسة وظيفة الدولة تختلف باختلاف المنطلقات الإيديولوجية والفكرية، فوظيفة الدولة في الفكر الليبرالي تختلف عنها في الفكر الماركسي، ذلك أن الدولة في منظور الفكر الليبرالي تعد قيمة اجتماعية عليا، أي كحكم حيادي يوجد فوق الجميع، تقتصر مهامه في مجرد توفير الأمن الخارجي والداخلي وإقامة القضاء، أما المجالات الاقتصادية والاجتماعية فإنه يمنع على الدولة التدخل فيها، لأن هذه الميادين تركت للمبادرة الفردية عملاً بمبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، وبناء على ذلك فإن هذا النظام يدعو إلى التضييق من دور الدولة وإعلاء شأن الفرد فيها وهذا استناداً إلى المذهب الفردي الذي يعد الأساس الفلسفي له، وبهذا فإن الغاية من هذا النظام هي احترام حقوق وحرية الفرد، مثل الحرية الاقتصادية التي تتمثل في حرية المنافسة وحرية التجارة، ذلك أن الفرد أقدر من غيره على

تحقيق مصلحته الخاصة، و هكذا فإن حصر دور الدولة في أضيق نطاق جعله دورا سلبيا لذا فقد أطلق على الدولة في ظل هذا النظام وصف الدولة الحارسة<sup>13</sup>.

وبقيام النظام الرأسمالي على أساس من الفردية وحرية المبادرة، ومع اقترانه بظهور الثورة الصناعية وازدهار التجارة، فقد عرف نجاحا كبيرا أدى إلى الإيمان بسلامة قواعده<sup>14</sup>، وعلى هذا النحو فقد تم إلغاء كل هيئة تتوسط بين الفرد والدولة واعتبر آنذاك كل تحالف جريمة يعاقب عليها<sup>15</sup>، وهذا ما أدى إلى تفكيك مرتكزات التضامن الاجتماعي، وأصبح إنسان الثورة الصناعية وحيدا يواجه مصيره بنفسه، وانطلاقا من هذه الحقيقة فإن أكثر فئة عانت من آثار النظام الرأسمالي والثورة الصناعية هم عمال القطاع الصناعي، وهذا بسبب التحول الصناعي الذي عرفته الرأسمالية، وما ترتب عنه من استحواذ للإنتاج من الطبقة الرأسمالية وتحمل الطبقة العاملة لمخاطره، وكذلك بسبب عجز أنظمة الأمان الرأسمالية في توفير الحماية اللازمة للطبقة العاملة، فقد أرسى النظام الرأسمالي في البداية أنظمة أمان تحمي صاحب المال وليس العامل، لاعتماده أساسا على أحكام المسؤولية المدنية التي تؤدي إلى نتيجة أقرب إلى العقاب منها إلى جبر الضرر<sup>16</sup>، وهذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية للعمال.

غير أن هذه الظروف المتدنية كانت السبب في قيام نوع من التضامن الاجتماعي داخل الطبقة العاملة يهدف إلى إنشاء التنظيم النقابي للحد من مساوئ النظام الرأسمالي، والتنظيم السياسي بغية القضاء عليه نهائيا<sup>17</sup>، وتنظيم الطبقات العمالية أو البروليتاريا نفسها للدفاع عن مصالحها، أجبرت الدولة على التدخل للحد من شدة الصراع الاجتماعي، كما كان لظهور الفكر الاشتراكي القائم أساسا على اعتبار الفرد كائنا اجتماعيا مرتبط بغيره ومتضامنا معهم في سبيل تحقيق المصلحة العامة أثر على الليبرالية المتوحشة بأن أضفى عليها طابع الإنسانية، وهذا ما دفع الليبرالية إلى الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت تتخذ اتجاهها جديدا فقد تدخلت الدولة لحماية حقوق الضعفاء وتم الاعتراف بضرورة تعامل الشركات مع النقابات لتجنب الاضطرابات، كما أصبحت آلية الضمان الاجتماعي جزء من سياسة هذا النظام<sup>18</sup> لمساعدة العامل في مواجهة الأخطار المهنية، فالتدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية جعل لفكرة التضامن مكانة معتبرة، خاصة بعد ظهور اتجاه جديد يهدف إلى جعل عبء بعض الأخطار على عاتق الجماعة استنادا إلى فكرة مؤداها أنه لا يمكن أن نترك عبء بعض الأخطار على عاتق الأفراد، وإنما من الضروري إضفاء طابع الجماعة عليها.

وهكذا فقد تغيرت نظرة المجتمع للفرد في الوقت الحاضر عما كانت عليه من قبل، فقد أصبحت الغاية التي تسعى إليها أغلب الدول هي تطبيق سياسة التضامن الاجتماعي، من خلال إقرار مبادئ معينة في دساتيرها، كالمساواة والتضامن بين كافة المواطنين أمام التكاليف العامة<sup>19</sup>، كما فعل المشرع الجزائري في المادة 64 من الدستور، والتي تنص على أن: « كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة، ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية، حسب قدرته الضريبية ».

ولكل ماتقدم يمكن القول أنه باستبعاد تطبيق قواعد المسؤولية المدنية لعجز وظيفتها التعويضية في بعض الحالات، وتزامنا مع تطور وظيفة الدولة والأفكار الإيديولوجية أصبحت فكرة الخطر الاجتماعي أكثر فعالية خصوصا مع ظهور آليات جديدة للتعويض الجماعي لبعض الأخطار، إذ أن المسؤولية الفردية لم تعد تستقل

لوحدها بتقرير الالتزام بتعويض الأضرار، بل ظهرت إلى جانبها في المجتمع الحديث مسؤولية جماعية ، بحيث أصبح للمضرور دمة أخرى تتحمل التعويض خارج إطار المسؤولية المدنية 20، وذلك عن طريق أنظمة الأمن الاقتصادي والاجتماعي المتمثلة في التأمين والضمان الاجتماعي وصناديق الضمان أو بالتكفل المباشر من طرف الدولة ، وهو ما سيكون محور المبحث الثاني.

### المبحث الثاني: اجتماعية التعويض

لقد أصبح عبء تحمل بعض الأخطار في وقتنا الحالي لا يقع على عاتق الفرد لمفرده وإنما المجتمع ككل يتحمله وهذا عن طريق استحداث نظام التأمين (المطلب الأول) أو بالتكفل المباشر بالتعويض من طرف الدولة (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول : تفعيل نظام التأمين لتكريس التضامن الاجتماعي

لقد استعان الإنسان بوسائل متنوعة لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها خلال حياته اليومية ومن بينها وسيلة الادخار، فالالتجاء إلى الادخار جعل الإنسان يعتمد على نفسه، حيث يجد الإنسان مدخراته عند وقوع الخطر، غير أن هذا الجهد الفردي لم يكن كافيا في بعض الحالات فقد تقع الأخطار قبل أن يدخر الإنسان ما يكفي لمواجهة، وفي مثل هذه الحالة يكون الادخار وسيلة غير مجدية، لذلك فكر الإنسان في وسيلة فعالة 21 من شأنها أن توفر له الأمان والضمان لمواجهة المخاطر، فظهرت فكرة جديدة تقوم على أساس التضامن ما بين أفراد المجتمع، ومؤداها أنه من الأفضل توزيع النتائج الضارة لحادث ما على مجموعة من الأفراد، فتتعاون بذلك الجماعة بواسطة الادخار الجماعي على تغطية الخطر الذي يتحقق بالنسبة لكل فرد وتضمن له بذلك الأمان والأمان، وهذه الفكرة الجديدة تسمى التأمين، وهي كلمة مشتقة من كلمتي أمن وأمان 22 ، فأساس فكرة التأمين هو التعاون بين عدد من الأفراد في مواجهة المخاطر، فإذا كان من الصعب أن يتحمل الشخص الآثار الضارة التي تترتب على الخطر بمفرده، فإنه من السهل أن يتحمل تلك الآثار إذا ساهم معه غيره في تحملها 23، والتأمينات أنواع متعددة غير أن التمييز الأساسي بينها يكون عادة بين التأمينات الاقتصادية أو الخاصة من جهة (الفرع الأول) والتأمينات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي من جهة أخرى (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: التأمينات الخاصة

إن التأمينات الخاصة باعتبارها وسيلة مثلى لإقامة التضامن الاجتماعي في مواجهة الأخطار أنواع متعددة لذا فإننا سنتناول في هذا الإطار نوعين من التأمين يشمل الأول الوادث الجسمانية أما الثاني فيشمل التأمين من المسؤولية.

فأول يهدف تعويض الشخص من الإصابات التي تقع على جسمه أو سلامة بدنه بسبب خارجي مفاجئ، فهذا ما ورد في نص المادة 67 من الأمر المتعلق بالتأمينات 24، والتي تنص على أنه « تهدف التأمينات من الحوادث الجسمانية إلى ضمان تعويض في شكل رأسمال أو ريع للمؤمن له أو للمستفيد في حالة وقوع حادث طارئ محدد في العقد»، والتأمين عن الحادث الجسماني هو « عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن مقابل قسط أن يدفع مبلغ

التأمين إلى المؤمن له في حالة ما إذا أدت الإصابة إلى وفاة المؤمن له بالإضافة إلى رد المصاريف الطبية والصيدلانية التي يكون المؤمن له قد أنفقها بسبب الإصابة»<sup>25</sup>.

أما التأمين من المسؤولية فيمكن تعريفه على أنه « عقد بموجبه يؤمن المؤمن له من الأضرار التي تلحق به من جراء رجوع الغير عليه بالمسؤولية»، فمن هذا التعريف يتبين أن عقد التأمين من المسؤولية يغطي الأضرار التي تلحق المؤمن له، والمتمثلة في التكاليف والمصاريف التي يكون المؤمن له قد منحها للغير لدفع المسؤولية عنه، وبمقارنة التأمين من المسؤولية بالتأمين من الإصابات، نجد أن أوجه التشابه بينهما تكمن في أن كلا منهما يضمن إصابات تلحق بالجسم، إلا أن الإصابات التي يضمنها التأمين من المسؤولية تقع على الغير من المؤمن له، أما الإصابات التي يضمنها التأمين من الإصابات فتقع على المؤمن له من الغير، علما أن التأمين من المسؤولية لا يقصد به تأمين الغير من الأضرار التي تلحق به بفعل المؤمن له، وإنما يقصد به تأمين المؤمن له من الأضرار التي تصيب ماله نتيجة مطالبة الغير له بالتعويض<sup>26</sup>.

### الفرع الثاني: التأمين الاجتماعي

لقد إستعان الإنسان بوسائل متعددة لمواجهة المخاطر الاجتماعية المنبثقة عن الثورة الصناعية غير أنها لم تكن كافية<sup>27</sup>، لذلك كان لابد من إيجاد وسائل أخرى قادرة على جبر الأضرار التي تصيب الشخص في تكامله الجسدي وتمنح له الحق في التعويض، وهذا ما أدى إلى ظهور نظام التأمينات الاجتماعية الذي يعتبر النظام الجماعي الأول لتغطية الآثار الناتجة عن الخطر<sup>28</sup>، وهو نظام يقوم على تأمين الأشخاص من مخاطر مختلفة بحيث يكون هناك تأمين من الوفاة، وتأمين من المرض، وتأمين من العجز... الخ، فالشخص الذي يتعرض لإحدى هذه المخاطر يمكن أن يحصل على نفقات العلاج وتعويض عن فقد الدخل، وقد استفاد في بداية الأمر من هذه التأمينات عمال قطاع الصناعة<sup>29</sup>، ليشمل فيما بعد بصورة تدريجية بقية عمال القطاعات الأخرى<sup>30</sup>، فالتأمينات الاجتماعية أصبحت تغطي آثار عدة مخاطر، ولها أداءات اجتماعية مختلفة، نصت عليها عدة قوانين أهمها: القانون رقم 83 - 11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 11 - 08، والقانون رقم 08 - 08 المؤرخ في 23 فيفري 2008 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي .

### المطلب الثاني: تحمل الدولة عبء التعويض

نظرا لتطور وظيفة الدولة في وقتنا الحالي فقد أصبح عبء التعويض عن بعض الأخطار يقع على عاتقها بحيث تعد في بعض الحالات هي المدينة بالتعويض، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتحليل فكرة تحمل الدولة عبء التعويض ببيان التشريع المدني من ذلك ( الفرع الأول)، ثم نتعرض لكيفية تحمل الدولة عبء التعويض (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: موقف التشريع المدني من تحمل الدولة عبء التعويض

لقد أقر المشرع الجزائري صراحة في نص المادة 140 مكررا 1 من القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20-6-2005 المعدل للقانون المدني بمسؤولية الدولة عن جبر الأضرار الجسمانية التي تصيب أحد أفرادها، ومما لا ريب فيه أن نص المادة 140 مكررا 1 قد عالج أحد أهم المشاكل التي كانت تعترض المضرور في سبيل حصوله على التعويض، ألا وهي مشكلة تعذر معرفة المسؤول عن الضرر، و لكن التحليل البسيط لهذه المادة يثير عدة

تساؤلات تتركز أساسا حول الحالات التي تعد فيها الدولة مدينة بالتعويض عن الضرر وفق ما ورد في أحكام المادة 140 مكرر1، وكذلك الإجراءات التي لابد من إتباعها لحصول المضرور على التعويض من الدولة، على اعتبار أن الحق في التعويض يبقى بدون أثر إذا لم تحدد الإجراءات اللازمة للمطالبة به. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه ينبغي علينا التدقيق في هذه المسألة، ولبلوغ ذلك فإنه يجب علينا التعرض للشروط الواجب توافرها لإلزام الدولة بالتعويض، والمتمثلة في:

- **انعدام المسؤول عن الضرر:** يتحقق هذا الشرط في حالة ما إذا كان المسؤول عن الفعل الضار مجهولا أو أن الضرر ينسب إلى سبب أجنبي أو قوة قاهرة<sup>31</sup>، ويثور في هذا الصدد إشكال يتعلق بكيفية إثبات انعدام المسؤولية، ولعل وفي ظل عدم وجود نص خاص يتعرض لهذه المسألة فإن إثبات انعدام المسؤولية يخضع للقواعد العامة، إذ أن من يدعى قد لحقه ضرر من شخص مجهول يقع على عاتقه عبء إثبات ذلك.

— **أن يصاب الشخص بضرر جسماني:** إن ضرورة وجود مثل هذا الشرط ينم عن رغبة المشرع في ضمان التكامل الجسدي لكل فرد من أفراد المجتمع، إذ أن التعويض الذي تلزم به الدولة وفق أحكام المادة 140 مكرر1 يقتصر على الأضرار الجسمانية التي يتعرض لها الأفراد دون أن يشمل الأضرار المادية أو المعنوية التي تصيبهم، وما لاحظته هنا البعض أن هذه القاعدة تعد بمثابة تذكير وتأكيد للحل الذي أخذت به النظم الخاصة بالتعويض التي تهتم بضمان الأضرار الجسمانية دون الأضرار المادية<sup>32</sup>.

- **ألا يتسبب المضرور في إحداث الضرر:** مثلما أجاز المشرع في المادة 127 من القانون المدني للشخص العادي نفي المسؤولية عن نفسه بإثباته أن المضرور تسبب في حدوث الضرر بيده، فإنه كذلك مكن الدولة في نص المادة 140 مكرر1 من نفي مسؤوليتها عن دفع التعويض للمضرور إذا وقع الضرر بفعله.

#### الفرع الثاني: كيفية تحمل الدولة عبء التعويض

تتكفل الدولة بضمان الأضرار الجسمانية بواسطة صناديق الضمان التي نظمها المشرع لتغطية بعض الأخطار ، وفي أحوال معينة تتحمل الدولة عبء التعويض من ميزانيتها العامة والحقيقة أن إنشاء صناديق الضمان لتعويض المضرور يعتبر خطوة مهمة في ضمان الحق في التعويض، فإلى جانب نظام التأمين تتدخل هذه الصناديق عند توافر شروط معينة لجبر الأضرار الجسمانية غير أن الطريقة التي تتدخل بها قد تختلف بحسب الأحوال<sup>33</sup>، فهناك من الصناديق تتدخل بصفة أساسية وهناك صناديق أخرى لا تتدخل إلا بشكل احتياطي .

فموجب المادة 102 من المرسوم التنفيذي رقم: 99 - 47 والتي تقتضي " بفتح في كتابات أمين الخزينة الرئيسي حساب رقمه 075 - 302 وعنوانه " صندوق تعويض ضحايا الإرهاب "34، ولكون هذا الصندوق جاء في إطار نظام جماعي لضمان الأضرار الجسمانية، فإنه يتكفل بتعويض ضحايا الأضرار الناشئة عن الجرائم الإرهابية استنادا لمبادئ التعويض التلقائي، الذي يضمن حصول المضرور على التعويض بصرف النظر عن معرفة المسؤول.

غير أنه ما تجدر الإشارة إليه أنه بقراءة نصوص المرسوم التنفيذي رقم 99 - 47 نجد أن بعض الفئات من ضحايا الأعمال الإرهابية أو الحوادث الواقعة في إطار مكافحة الإرهاب لا يتحصلون على التعويض من صندوق

تعويض ضحايا الإرهاب، وإنما من أموال الميزانية العامة للدولة، فقد أقام هذا المرسوم تمييزاً بين المضرورين وذوي حقوقهم من حيث الجهة الملزمة بتغطية الأضرار التي تصيبهم، بحيث أنه إذا كان المضرور موظفاً أو عوناً عمومياً فإن التعويض المتحصل عليه وفق أحكام هذا المرسوم يكون من الميزانية العامة للدولة، أما إذا كانت الضحية تابعة للقطاع الاقتصادي أو القطاع الخاص أو بدون عمل، فإن التعويض يقع على عاتق صندوق تعويض ضحايا الإرهاب<sup>35</sup>.

ولأن الجزائر عرفت في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2000 عدة أحداث دامية خلفت خسائر في الأرواح والممتلكات أهمها أحداث أفريل 1980 في تيزي وزو وبجاية، وأحداث أول سبتمبر 1982 بولاية تيارت، وأحداث أفريل 1985 بولاية الجزائر، وأحداث نوفمبر 1985 في كل من سكيكدة وسطيف، وأحداث أكتوبر 1988 في مجموع التراب الوطني، وكذلك الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل في سنة 2000، فهي الأخرى خلفت خسائر بشرية ومادية جسيمة<sup>36</sup>، الأمر الذي استوجبت إقامة نظم خاصة بالتعويض لاعتبارات يملئها الحق في الأمان الجسدي هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن قواعد المسؤولية المدنية غير ملائمة لصرف التعويض عن الأضرار الناجمة عن هذه الأحداث، وهذا ما حققه المشرع الجزائري، فقد تدخل بهدف إفادة ضحايا الأحداث التي وقعت ما بين 1980 إلى غاية 1988، وكذلك ضحايا الأحداث التي عرفت منطقة القبائل سنة 2000 من نظام التعويض التلقائي يكون فيه المدين بالتعويض صناديق الضمان، تجسد من خلال قانون رقم 90 - 20 المتعلق بالتعويضات الناجمة عن قانون العفو الشامل<sup>37</sup>، وكذلك المرسوم الرئاسي رقم 2 - 125 المؤرخ في 07-04-2002 الذي يحدد حقوق ضحايا الأحداث التي رافقت الحركة من أجل استكمال الهوية الوطنية<sup>38</sup> وعلى غرار بقية تشريعات العصر الحديث فقد إتجه أيضاً المشرع الجزائري إلى إنشاء صناديق ضمان تأخذ على عاتقها عبء تغطية الأضرار في فروض معينة لا تتحمل فيها شركات التأمين تعويض المضرورين من حوادث السيارات، فصناديق الضمان ضد حوادث السيارات لا تتدخل هنا إلا بصفة احتياطية، وهذا عندما يكون فاعل الضرر غير معروف أو غير مؤمن على مسؤوليته أو عندما يكون المسؤول عن الفعل الضار معسراً.

#### الخاتمة :

ولكل ما تقدم يمكن القول أن هذه التشريعات الجديدة تعبر بحق عن تطور حاصل في نظم التعويض في اتجاه جبر الأضرار الناشئة عن كل اعتداء يقع على الحق في السلامة الجسدية لاسيما في الحالات التي يكون فيها المتسبب في الضرر مجهولاً أو معسراً أو أن يتعذر إقامة مسؤوليته، كما أنه ينسجم مع ظروف وقتنا الحالي التي تتميز بكثرة الحوادث المسببة للأضرار الجسدية الأمر الذي تطلب الاهتمام بوجود ذمة مالية تتحمل عبء التعويض في كل الحالات بدل من الاهتمام بوجود مسؤول يلتزم بدفع التعويض كما تقتضيه قواعد المسؤولية المدنية . وعلى ضوء هذه الاعتبارات فإن مواكبة المشرع لظروف وقتنا الحالي أمر لا بد منه لتغطية الأضرار الناشئة عن حوادث مختلفة كإصابات العمل وحوادث المرور والأعمال الإرهابية والمظاهرات وبقية أعمال العنف، فبمقتضى نصوص تشريعية خاصة أصبح لضحايا هذه المخاطر الحق في الاستفادة من التعويض لمجرد وقوع الضرر دون أي اعتبار آخر، وأصبح التعويض يمنح للمضرور بصفة ودية، وكل ما يشترط للحصول عليه أن تتوافر بعض الشروط المحددة بنص القانون واتباع إجراءات إدارية معينة.

- 1 جمال مصطفى و عبد الرحمان محمدي، التأمينات الاجتماعية: نظام التأمينات الاجتماعية - فروع التأمينات الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1974، ص2 وما يليها.
- 2 هند دفوس، الأخطار الاجتماعية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 01، 2005، ص8.
- 3 علي فيلاي، الالتزامات (الفعل المستحق للتعويض)، الطبعة الثانية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص.ص 338—339.
- 4 السيد محمد السيد عمران، الموحز في أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص20.
- Jean-jacques dupeyroux, droit de la sécurité sociale, 13<sup>e</sup> édition, 1998, p8
- 5 علال طحطاح، حوادث العمل بين نظرية الأخطار الاجتماعية وقواعد المسؤولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006، ص27.
- 6 هند دفوس، المرجع السابق، ص24.
- 7 رضا بريس، ضمان الأضرار الجسدية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 1، 2012، ص34.
- 8 محمد السعيد جعفرور، مدخل إلى العلوم القانونية (الوجيز في نظرية القانون)، الطبعة السادسة عشر، دار هومة، الجزائر، 2007، ص20.
- 9 حنيف فيني، مدخل إلى المسؤولية، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص33.
- 10 تجدر الإشارة أن هذه الأزمة لم تمس التشريع الفرنسي فقط فقد ظهرت علاماتها في تشريعات البلدان الصناعية.
- 11 علي فيلاي، المرجع السابق، ص40.
- 12 تجدر الإشارة إلى أنه يفضل الأستاذ François terré في مجال جبر الأضرار الجسدية استعمال مصطلح التعويض وليس الضمان على اعتبار أن الأضرار التي تؤدي إلى الوفاة لا يمكن ضمانها بل التعويض عنها (les Voir François terré, droit civil obligation), 6<sup>ème</sup> édition, Dalloz, Paris, p559.
- 13 محمد السعيد جعفرور، المرجع السابق، ص59 وما يليها.
- 14 مصطفى الجمال، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص18.
- 15 هند دفوس، المرجع السابق، ص33.
- 16 مصطفى الجمال، المرجع السابق، ص23.
- 17 المرجع نفسه، ص26.
- 18 السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص162.
- 19 سعيد مقدم، التأمين والمسؤولية المدنية، الطبعة الأولى، شركة كليك لخدمات الحاسوب، الجزائر، 2008، ص262.
- 20 محمد إبراهيم دسوقي، تقدير التعويض بين الخطأ والضرر، مطابع رمسيس، الإسكندرية، مصر، 1973، ص178.
- 21 راجع حول التطور التاريخي للتأمين معراج حديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص5 وما يليها.
- 22 عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، التأمينات البرية مطبعة حيرد، 1998، ص5.
- 23 إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانون الجزائري، الجزء الأول، الأحكام العامة طبقا لقانون التأمين الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980، ص10.

- <sup>24</sup> الأمر المتعلق بالتأمينات هو الأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06 - 04 المؤرخ في 20 فبراير 2006.
- <sup>25</sup> عبد الرزاق بن خروف، المرجع السابق، ص 290.
- <sup>26</sup> عبد الرزاق أحمد السنهوري، المرجع السابق، ص 1641 .
- <sup>27</sup> راجي بن علي، النظام القانوني للتعويض التلقائي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2014، ص 11 وما يليها.
- <sup>28</sup> عابد فايد عبد الفتاح فايد، التعويض التلقائي للأضرار بواسطة التأمين و صناديق الضمان (دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي)، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 31.
- <sup>29</sup> حسين عبد اللطيف حمدان، المرجع السابق، ص 43، 44.
- <sup>30</sup> تحدد المادة 3 من القانون رقم : 11 - 08 المعدل والمتمم للقانون رقم 83 - 11 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية الأشخاص المؤمن لهم اجتماعيا.
- <sup>31</sup> راجع في هذا الصدد رضا بريس، المرجع سابق، ص 77 وما يليها.
- <sup>32</sup> علي فيلاي، المرجع نفسه، ص 369.
- <sup>33</sup> هند دفوس، المرجع سابق، ص 67.
- <sup>34</sup> المرسوم التنفيذي رقم 99 - 47، المتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المادية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب وكذا لصالح ذوي حقوقهم، المؤرخ في 27 شوال عام 1419 الموافق لـ 13 فبراير 1999، الجريدة الرسمية العدد 9، الصادرة بتاريخ 17 فبراير سنة 1999.
- <sup>35</sup> أنظر المادة 7 والمادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 99 - 47 .
- <sup>36</sup> علي فيلاي، المرجع السابق، ص 345.
- <sup>37</sup> راجع الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 15 غشت سنة 1990.
- <sup>38</sup> راجع الجريدة الرسمية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 14 أبريل 2002.

## قائمة المراجع :

### أولا بالعربية

## المراجع العامة:

- جمال مصطفى و عبد الرحمان حمدي، التأمينات الاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1974.
- علي فيلاي، الالتزامات (الفعل المستحق للتعويض)، الطبعة الثانية، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية — بن عكنون
- الجزائر، 2008.
- حسين عبد اللطيف حمدان، أحكام الضمان الاجتماعي ، الدار الجامعية، بيروت.
- عبد الرزاق بن خروف ، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، الجزء الأول، التأمينات البرية مطبعة حيرد ، 1998.
- محمد سعيد جعفرور ، مدخل إلى العلوم القانونية (الوجيز في نظرية القانون)، الطبعة السادسة عشر، دار هومة ، الجزائر، 2007.
- جنيف فيني، مدخل إلى المسؤولية، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت، 2011.
- مصطفى الجمال، الوسيط في التأمينات الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1984 .
- السعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجزائري الجديد، المجلد الثاني ، عقود الغرر ، الطبعة الثالثة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2000
- السيد محمد السيد عمران ، الموجز في أحكام قانون التأمينات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ، 2000.

## مذكرات الماجستير:

- هند دفوس، الأخطار الاجتماعية ، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 01، 2005.
- علاال طحاح ، حوادث العمل بين نظرية الأخطار الاجتماعية و قواعد المسؤولية ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر 01 ، 2006 .
- رضا بريش ، ضمان الأضرار الجسمانية ، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 01 ، 2012.

## قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

- François terré, droit civil (les obligations), 6ème édition, Dalloz, Paris.
- Jean-Jacques Dupeyroux, droit de la sécurité sociale, 13ème édition, 1998.